

الرافد في علم الأصول

[287] الذهن لا يقوم بأي اعتبار استنادا لهذه المناشئ الواقعية، فاعتبارات الماهية اللا بشرط والبشرط لا والبشرط لثئ - مثلا - ليست مجرد انعكاسات عن الواقع من دون تدخل الذهن في صناعة الاعتبار المتلائم مع المنشأ الواقعي كما شرحناه في الامثلة السابقة، حيث أن الامور الانتزاعية اعتبارات يصنعها الذهن لوجود مناشئ واقعية تستلزم هذا الاعتبار ولو على نحو الاقتضاء لا العلية التامة، بناءا على عدم وجود الامر الانتزاعي خارجا لا بالاصالة ولا بالتبع لمنشأ انتزاعه وإنما ينسب إليه الوجود بالعرض، كما أن الصور الذهنية المختلفة لشيء واحد يقوم الذهن بخلقها لمناشئ واقعية تدعو النفس إلى خلق تلك الصور، فالاعتبارات التي طرحها الفلاسفة في باب اعتبارات الماهية وباب الجنس والفصل اعتبارات فرضية ناشئة عن حيثيات واقعية كما أوضحنا ذلك، فلا مانع حينئذ من كون المشتق متحدا في المعنى مع المبدأ وكون الفرق بينهما فرقا اعتباريا راجعا إلى اللا بشرط والبشرط لا بحيث يصح الحمل بناءا على أحد الاعتبارين ولا يصح بناءا على الاعتبار الآخر، ولا دليل عندنا على أن كل اعتبار لابد أن يكون قابلا للزوال باعتبار يغيره، فإن ذلك خاص بالاعتبارات الادبية ونحوها وأما الاعتبار الناشئ عن حيثية واقعية فلا يزول ما دام المنشأ الواقعي له موجودا. وثالثا: إن ظاهر كلامه (قده) أن الاعتبارات المجازية لا مجال لها في العلوم العقلية مع أن الفلاسفة قد عقلوا بحثا في تعريف الواسطة وانقسامها للواسطة في الثبوت والواسطة في العروض والواسطة في العروض راجعة للأسناد المجازي المبني على الاعتبار الذهني، فمثلا إذا قلنا الجسم أبيض فإن هذه الجملة وإن كانت بحسب نظر العرف إسنادا حقيقيا إلا أنها اسناد مجازي، بنظر العقل، لان الابيض هو البياض في الواقع لا الجسم وإنما أسند للجسم لواسطة في العروض، وهي حيثية ارتباط البياض به على نحو التركيب
